

## آليات دعم الدخل القومي في منظور الاقتصاد الإسلامي

### *Mechanisms of supporting national income from the perspective of the Islamic economy*

الباحث

أ.د. رمضان محمد أحمد الروبي

Mr. Dr. Ramadan Muhammad Ahmad Al-Rubi

أستاذ بقسم الاقتصاد الإسلامي-كلية الشريعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

Professor, Department of Islamic Economics - College of Sharia, Islamic  
University of Madinah

rmdan267@gmail.com

المملكة العربية السعودية -كلية الشريعة -

٢٠١٩م

#### ملخص الدراسة

تعد دراسة الدخل القومي من الدراسات الاقتصادية الهامة؛ لكونه يعد مؤشرا على تطور أداء القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني للدول، وقد اهتم الاقتصاد الإسلامي بالدخل القومي من خلال ما تقدمه الدولة الإسلامية من دعم للقطاعات الاقتصادية المتنوعة في الاقتصاد الإسلامي؛ مما يبرهن على مراعاة الشريعة الإسلامية للدخل الذي تمول الدولة الإسلامية نفقاتها منه، وتدشن مشروعاتها الإنتاجية المتنوعة من خلاله، وقد استخدمت الدولة في ظل الإسلام آليات متنوعة تدعم من خلالها هذا الدخل، وهذا ما سيتناوله الباحث في ثنايا بحثه .

وقد هدف هذا البحث إلى التعرض لنظرة الاقتصاد الإسلامي للدخل القومي، والآليات التي من خلالها يمكن دعمه سواء كان ذلك متمثلاً في التيسيرات المالية المتبعة لما يحقق تحسناً لمستواه، أو من خلال دعم هياكل التنمية الاقتصادية، أو إقرار رسوم على السلع العابرة للحدود، أو مراعاة للتكوين الرأسمالي، هذا وقد حفل البحث بالوقائع التطبيقية التي نُفذت بالفعل في صدر الإسلام، والتي كان لها الدور الواضح في تحسين أداء مداخل بيت المال والدولة العامة التي لبيت من خلالها توفيه الحاجات ودفع الملهمات.

The study of national income is one of the important economic studies; Because it is an indicator of the development of the performance of the economic sectors in the national economy of countries, the Islamic economy has been concerned with the national income through the support provided by the Islamic state to the various economic sectors in the Islamic economy; Which proves that Islamic Sharia takes into account the income from which the Islamic state finances its ..expenses, and launches its various productive projects through it

The aim of this research is to expose the Islamic economy's view of the national income, and the mechanisms through which it can be supported, whether it is represented in the financial facilities used to achieve an improvement in its level, or through supporting the structures of economic development, or the adoption of fees on cross-border goods, or taking into account the formation .capitalist

This research was filled with practical facts that were actually implemented in the early days of Islam, which had a clear role in improving the performance of the incomes of the treasury and the general state through which the house was .met to meet the needs and pay the sufferings

**الكلمات المفتاحية:** دعم - آليات - الاقتصاد الإسلامي - الدخل القومي.

Support -Mechanisms -Islamic economics -National income

## المقدمة:

يشكل الدخل القومي أهمية قصوي في الاقتصاد القومي للدول؛ لكونه من المؤشرات الرئيسية لمعرفة مدى الأداء العام للاقتصاد، ولذا تهتم الدول على اختلاف اتجاهاتها الاقتصادية به، وتُفعل من الآليات ما يدعمه، ويرفع نسبته، ومساهمته في الأداء العام للاقتصاد بقطاعاته المتعددة، وللإقتصاد الإسلامي نظرة متميزة لمعالجة أداء الدخل القومي وتكوينه منذ صدر الإسلام، وإن كانت المسميات قد اختلفت إلا أنه مما لا خلاف حوله هو أن الإقتصاد الإسلامي يراعي تكوين دخل عام للدولة توجهه للنوازل والملفات، وتواجه من خلاله الحاجات وتدفع الملغات.

وبالرجوع إلى التراث الاقتصادي أو الفقه الاقتصادي والمالي في الإسلام تبين وجود آليات تم تنفيذها بالفعل يدعم من خلالها الدخل القومي للدولة في حدود المقدرة التكاليفية القومية والفردية؛ وهو ما يسלט الضوء عليه من خلال هذا البحث تحت مسمى "آليات دعم الدخل القومي في منظور الإقتصاد الإسلامي".

## مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في التعرف على الدخل القومي، والآليات التي تدعمه في منظور الإقتصاد الإسلامي من خلال التساؤلات التالية:

- ١- ما هو الدخل القومي؟ وما أهميته؟
- ٢- ما منظور الإقتصاد الإسلامي للدخل القومي؟
- ٣- ما هي آليات دعم الدخل القومي في الإقتصاد الإسلامي؟
- ٤- كيف يدعم الدخل القومي في ظل الإقتصاد الإسلامي؟

## فرضيات الدراسة: تفترض الدراسة:

تفترض الدراسة ما يلي:

- ١- للدخل القومي أهمية على مستوى الاقتصاد الوطني من منظور الاقتصاد الإسلامي.
- ٢- توجد آليات لدعم الدخل القومي في الاقتصاد الإسلامي.
- ٣- لتجانس السياسات الاقتصادية دور مهم في دعم الدخل القومي.
- ٤- لكل من المنظم والتكوين الرأسمالي دور في دعم الدخل القومي في الاقتصاد الإسلامي.

## أهمية الدراسة:

تتبع الأهمية العلمية للدراسة من كونها تتعرض لموضوع هام من موضوعات الاقتصاد الوطني للدول؛ وهو الدخل القومي لاسيما في منظور الشريعة الإسلامية، وبيان تصور الاقتصاد الإسلامي له، وكيف يتم تدعيمه في ضوء ضوابطه وأساسه.

## منهجية الدراسة:

- أ- **منهجية التحليل:** تتبع الدراسة المنهج الاستقرائي الذي يستقرئ الوقائع والأصول من مصادرها الأصلية، وتحليل واستنباط الأفكار التي تخدم قضية البحث، كما تعتمد منهج الاستنباط بما يحققه من تحليل لوقائع تثبت وتدعم قضية البحث وتستقصي جوانبها.
- ب- **مصادر البيانات:** المصادر الأصلية المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي، ومكوناته من كتب التراث المعتمدة.
- ج- **حدود الدراسة:** الحدود الموضوعية تتمثل في تصور الدخل القومي في الاقتصاد الإسلامي وآليات تدعيمه.

## خطة الدراسة:

المبحث الأول: الإطار النظري، والدراسات السابقة.

المبحث الثاني: ماهية الدخل القومي، وأهميته.

المبحث الثالث: التيسيرات المالية والدخل القومي في ظل الاقتصاد الإسلامي.

المبحث الرابع: دعم هياكل التنمية والدخل القومي في الاقتصاد الإسلامي.

المبحث الخامس: معاملة السلع العابرة للحدود والدخل القومي في الاقتصاد الإسلامي.

المبحث السادس: تجانس السياسات الاقتصادية والدخل القومي في الاقتصاد الإسلامي.

المبحث السابع: عنصر التنظيم ودوره في الدخل القومي في منظور الاقتصاد الإسلامي.

المبحث الثامن: معالجة الإسلام لمشكلة نقص رأس المال والسيولة ودورها في الدخل القومي.

المبحث التاسع: التكوين الرأسمالي والدخل القومي في الاقتصاد الإسلامي.

الخاتمة: النتائج، التوصيات.

المراجع.

## المبحث الأول- الإطار النظري والدراسات السابقة

### أولاً- الإطار النظري:

تم اختيار موضوع الدخل القومي لكونه مؤشرا مهما يبرهن من خلاله عن مدى قوة الاقتصاد واستقراره، كما يوفر التمويل اللازم للبنية التحتية للاقتصاد الوطني في الدول، ومما يضيفي على هذا البحث أهمية – في نظري – تناوله لبيان منظور الاقتصاد الإسلامي للدخل القومي ، وكيف يتم تدعيمه ، وتأصيل مفاهيمه من خلال مصادره التراثية الفقهية والاقتصادية ، وقد حفل البحث بنماذج وتطبيقات في صدر الإسلام تؤكد اهتمام الإسلام بالقضايا الكلية على مستوى الاقتصاد الكلي ، وتنظيم آليات محفزة لدعم الدخل القومي كأحد أبرز القضايا الكلية في الاقتصاد الوطني للدول .

### ثانياً- الدراسات السابقة:

#### ١- دراسة (عبد الوهاب، ٢٠٠٢).

وقد جاءت تحت عنوان "مؤسسات وآليات عدالة توزيع الدخل والثروة في اقتصاد إسلامي"، للمؤلف أبو الفتوح نجاح عبد العليم عبد الوهاب؛ حيث نشر في مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، المجلد ٦، العدد ١٧ بتاريخ ٣١ أغسطس ٢٠٠٢م، الناشر: جامعة الأزهر، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي وقد تم نشره في مصر، وقد تناولت الدراسة المؤسسات التي تدعم عدالة توزيع الدخل في ظل الاقتصاد الإسلامي.

وتفتقر هذه الدراسة عن دراستي في كونها تركز على مؤسسات وآليات عدالة توزيع الدخل والثروة، بينما دراستي تنصب على منظور الاقتصاد الإسلامي للدخل القومي، والآليات التي تدعمه، ومما لا شك فيه أن هذا يعطى لدراستي تميزا كبيرا لكون الدخل القومي يعد مؤشرا هاما من مؤشرات أداء الاقتصاد الوطني للدول؛ فإذا تم بيانه من منظور الاقتصاد الإسلامي فسيكون ذلك إضافة مهمة تثري البحث وتعطية أهمية كبيرة.

## ٢- الدراسة الثانية (دراسة عبد الرحمن واخرون ٢٠١٥).

وقد جاءت تحت عنوان "أساليب وأدوات إعادة توزيع الدخل القومي في الاقتصاد الإسلامي"، دراسة مقارنة، وقد تناولت الأساليب التي تحقق إعادة توزيع الدخل القومي من منظور الاقتصاد الإسلامي لمؤلفها الرئيسي: عبد الرحمن، عبد المنعم حميدة (معد) مع مؤلفين آخرين: عمر، محمد أحمد (مشرف) لعام ٢٠١٥-٢٠١٤ وهى رسالة دكتوراة بجامعة أم درمان الإسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالسودان.

وتتميز دراستي عن هذه الدراسة في كونها تمثل أساسا لهذ الدراسة حيث تتعرض أولا لفكرة الدخل القومي وآليات دعمه ما يجعلها أساسا للدراسة الأولى، لأن إعادة توزيع الدخل القومي لن توتي ثمارها إلا اذا وجد الدخل القومي أولا، وأحسن تدعيمه، ومما يؤهل هذا البحث ليمثل إضافة علمية؛ لكونه يتعرض لتلك الآليات من وجهة نظر إسلامية.

## ٣- دراسة (زليخا بلحناشي ٢٠٠٧).

هي رسالة دكتوراة تناولت نظرة الاقتصاد الإسلامي للتنمية ومنهجه فيها متعرضة لضوابط الإنتاج وأهميته في الإسلام، وما يمكن أن تتميز به التنمية من خصائص موضحة المنهج الإسلامي في ذلك بإيراد نماذج وتطبيقات من صدر الإسلام تؤكد أهمية التنمية، وزيادة دخل الدولة القومي وأهميته في تحسين حياة ومعيشة أفراد المجتمع.

وتفترق دراستي عن هذه الدراسة بكونها تتعرض للدخل القومي لكونه يمثل أساسا لتحقيق التنمية تلك الواردة في الدراسة المشار إليها، وكونه المصدر الأساسي لها باعتبارها تحقق تحسن في هياكل الاقتصاد الوطني، لاسيما التحسن الكيفي في هياكل الاقتصاد الوطني مما يميزها عن النمو الاقتصادي والذي يركز على التحسن الكمي المنصب على حجم التغير وكمه.

#### ٤- الدراسة الرابعة: (دراسة رحمانى سناء واخرون ٢٠١١).

وقد جاءت الدراسة بعنوان "مبادئ الاقتصاد الإسلامي وخصائصه، ومبادئه الإسلامية"، وهي دراسة مقدمة لجامعة محمد بوضياف – المسيلة، تخصص علوم التسيير ، وقد تناولت مفهوم الاقتصاد الإسلامي وأسسه ومكوناته ؛ لاسيما الدخل القومي ، والملكية العامة ، ونظرة الإسلام لها، وتفرق هذه الدراسة عن دراستي في كونها تتعرض لمبادئ الاقتصاد الإسلامي وما يميزه من خصائص بينما دراستي تتطرق بتعمق لقضية جوهريّة في قضايا الاقتصاد الوطني للدول ، وهي قضية الدخل القومي ، وكيف يتم تدعيمه ، وآليات ذلك، ومما لاشك فيه أن للاقتصاد الإسلامي نظرة متعمقة للدخل القومي سواء من خلال تصوره لمفهومه ، وأهميته وآليات دعمه مما تتسم معه دراستي بكونها تسد ثغرة بحثية متمثلة في كونها تطبيق لمبادئ الاقتصاد الإسلامي على قضية عملية وهي من الأهمية بمكان ألا وهي " الدخل القومي "مما يتسم بحثي معه بالمنهجية التطبيقية للدراسة السابقة، حيث يتم بسط هذه المبادئ على أرض الواقع .



## المبحث الثاني: ماهية الدخل القومي وأهميته:

### تعريف الدخل في اللغة:

إن الدخل يطلق على ما يدخل ويضاف، "يقال دَخَلَ دُخُولاً وَمَدَخَلاً، وَتَدَخَّلَ وَانْدَخَلَ وَادَّخَلَ وَهُوَ نَقِيضُ حَرَاجٍ" (الرازي، ١٩٩٩، ص. ١٠٣). أما الدخل القومي فيراد به "القيمة الإجمالية للنواتج النهائي لجميع السلع والخدمات المنتجة خلال عام واحد" (الروبي، ٢٠١٠، ص. ١٥).

### أهمية الدخل القومي:

١- يعتبر الدخل القومي مؤشراً لبيان تطور الأنشطة الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة.

٢- يفيد في رسم الخطط الاقتصادية.

٣- يعد أهم العوامل المحددة لمستوى المعيشة للأفراد والرفاهية الاقتصادية.

### الدخل القومي في الاقتصاد الإسلامي:

تظهر أهمية الدخل القومي في ظل الاقتصاد الإسلامي من خلال دعم القطاعات الصناعية والزراعية وغيرها من القطاعات الحيوية في المجتمع، وتنشيط جميع المسارات الإنتاجية، والتي تعد منبعاً لتكوين دخل قومي جديد.

ويسمح الاقتصاد الإسلامي باستخدام أدواته المالية للخروج من المشاكل الاقتصادية، وتذليلها وتكوين دخل قومي للدولة، وقد حدث في عام ١٨ هجرية وضعاً شبيه بما يسمى حالياً بالانكماش الاقتصادي بسبب ما أصاب المسلمين من أثر بسبب طاعون عمواس، وهي قرية قرب بيت المقدس، فسُمي طاعون عمواس نسبة لها، حيث أخذ الزكاة من أموال الناس حتى يحدث الرواج (ابن كثير، ١٩٦٨).

كما تستخدم ضريبة العشور لتحقيق الآثار الاقتصادية المتعددة كدعم الدخل القومي، ودعم التنمية الاقتصادية؛ حيث قررت أسعاراً متفاوتة على السلع التجارية التي تمر بحدود الدولة، حتى يكثر الجلب إلى الدولة الإسلامية مع تخفيض هذه الأسعار على السلع الضرورية للمجتمع.

كما يقرر الإسلام تحريم التبذير، وتبديد الأموال والذي معناه "إنفاق المال في غير حقه، ووضعه في غير موضعه" (القرطبي، ١٩٦٤، ص.٤٧٥). قال الله تعالى "وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ". القرآن الكريم، الأعراف: ٣١.

بل ويعتبر الإسلام أن الدخل المدخر للفرد والدولة بمثابة تأمين ضد الحوادث غير المرتقبة، وقد أشار القرآن الكريم إلى عملية الادخار هذه في سورة يوسف، قال الله تعالى حكاية عن يوسف عليه السلام "قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ" يوسف: ٤٧.

بل وإمكانية دعم الدخل القومي بالدولة يجيز الإسلام التوظيف والذي يُقدر بقدره، ولضرورة تستدعيه ويزول بزوالها ويُفرض على القادرين عليه، قال الغزالي (٢٠٠٨) "لا سبيل إليه مع كثرة الأموال في أيدي الجنود" (ص.٣٠٣).

### المبحث الثالث: التيسيرات المالية والدخل القومي في ظل الاقتصاد الإسلامي

إن الإسلام يراعي القوة الاقتصادية للدولة فيدعمها، ويتلافى ما قد يؤثر على هذه القوة من أسباب فيعاملها معاملة تتناسب مع طاقتها وقوتها، بما يضمن استمرارها مدعمة للاقتصاد الوطني، فتجده مثلاً يراعي الرفق في معاملته للمكلفين بتكاليفه المالية، فيقول الغزالي (٢٠٠٨) "فإذا وجدت إبلاً معيبة فيسمح بأخذ واحدة معيبة منها كزكاة ولا يكلف صاحبها واحدة صحيحة من غيرها" (ص.٤٨). كما أجاز الإسلام رد الخارص إذا لم يعدل في خرصه لقوله تعالى "كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ" النساء: ١٣٥.

كما هو الحال في الخراج حيث كُلف صاحب الخراج بما يجب عليه وفقاً لأسلوب التصاعد من درهمين على جراب الشعير إلى عشرة دراهم على جراب الكرم، والعلة في ذلك أكثرية المؤنة وقتلتها، وأيضاً أكثرية الربيع وعدمه، فالمزارع أقل ربيعاً وأكثر مؤنة، والكرم أخف مؤنة وأكثر ربيعاً.

كما يستطيع الإمام إسقاط الخراج إذا كان المكلف به غير قادر عليه، أو لتحقيق مصلحة عامة للدولة (ابن الهمام، ٢٠١١).

كما أن الخراج يكون على المزارع، وليس على المساكن؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يضرب عليها شيئاً إلا إذا بنيت على أرض الخراج لاستغلالها، ووفقاً لما يراه الحنفية تبعاً لذلك من أنه لا يكون عليها الخراج في هذه الحالة (العيني، ٢٠٠٠). وهذا يدلنا على أن كل ما يعود بدخل ويزداد معه الدخل القومي للدولة؛ فإن الدولة تحمله بهذا التكليف للمصلحة العامة، وفي حدود المقدرة والطاقة، وبالتالي لا يتم الاحجام عن العمل والإنتاج، كما يراعي الرفق عندما لا تتوافر ضمانات القدرة والطاقة، وبالتالي يدعم الاقتصاد، ويزداد الدخل القومي للدولة، ومن خلال هذا تكون المراعاة شاملة سواء في فائدتها للدولة أو للأفراد؛ حيث يتم تحسن الدخل القومي للدولة.

كما أن هناك معاملة خاصة في ظل الاقتصاد الإسلامي للأموال التي تتحمل بأعباء جانبية تؤثر على عائدها الاقتصادي، وإلا كان هذا حجر عثرة في طريق تقدمها وإدراجها دخلاً يساهم في تحسن الدخل القومي للدولة، ويؤكد ذلك أن الإسلام يراعي المال إذا كان ينفق منه على أهل أو والدين إلى غير ذلك.

فوجد النبي صلى الله عليه وسلم يقول "أفضل دينار ينفقه الرجل دينار ينفقه على عياله، ودينار ينفقه الرجل على دابته في سبيل الله، ودينار ينفقه على أصحابه في سبيل الله" (مسلم، ٢٠٠٦، ص. ١١). كما أن الإسلام يدعم الدخل الموزع على صاحب العيب العائلي مراعاة لاستمراره وأدائه الذي يكون له أثر طيب على الاقتصاد العام حيث كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتاه الفيء قسمه في يومه فأعطى الأهل حظين وأعطى العازب حظاً واحداً فقط (الشوكاني، ١٩٩٣).

كما أن هناك معاملة متميزة في ظل الإسلام للديون والقروض حيث لا يفرض تكليفاً مالياً على مال مشغول بها، ولهذا كان سيدنا عثمان بن عفان رضى الله عنه يقول "هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دين فليؤده حتى تخرجوا زكاة أموالكم" (أبو عبيد، ٢٠٠٧، ص. ٤٣).

كما أنه لا تثنى في الصدقة ومعناه دفع الزكاة مرتين قال الفيومي (٢٠١٦) "ثنيث الشيء جعلته أثنيث" (ص. ٨٥) ووفقاً لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال "لا تثنى في الصدقة" (ابن أبي شيبة، ٢٠٠٨، ص. ٤٣١). وهو ما يقابله في الاقتصاد الوضعي والمالية الوضعية الأزواج الضريبي مما يؤكد أسبقية الاقتصاد الإسلامي في ذلك، ولو أخذت الزكاة - كتكليف مالي - من مال محمل بالدين؛ لكان هذا معناه أن الدين يزكى مرتين مرة من الدائن لملكه له، ومرة من المدين باعتباره مديناً به.

كما أنه لو أعسر شخص فلا زكاة عليه، قال ابن عابدين (٢٠٠٣) "يسقط الخراج والجزية بالإعسار" (ص. ٥).

وهذا يؤكد النظرة المستقبلية للاقتصاد الإسلامي حيث يراعي الطاقة والمقدرة، وما يلزم الدخل القومي من دعم يتمثل في دعم المدين حتى يفي بدينه ويستمر في العمل والإنتاج الذي بدوره يعد حلقة في الأداء العام للاقتصاد لاسيما الجزئي منه، بما يحقق زيادة في الدخل القومي للدولة، ومعلوم أن المدين قد يكون فرداً منتجاً في المجتمع يسهم في تطوير الاقتصاد ودعم المقدرة الاقتصادية للدولة، وبالتالي فإن الإسلام بهذه المعاملة الاقتصادية اليسيرة يضمن استمراره في العمل بما يساهم في حل مشاكل مثل البطالة، لقيام الرغبة لديه ولدى أمثاله في العمل والإنتاج، ولوجود الحافز الداعم لذلك؛ وهو عدم تحميلهم بتكاليف مالية وهم أصحاب ديون يلتزمون بها للغير.

### المبحث الرابع: دعم هياكل التنمية والدخل القومي في الاقتصاد الإسلامي:

يتزايد الاهتمام بتحقيق التنمية في جميع الأمم، ولما كان لفظ التنمية شامل لزم تحديده بتعريف يوضح معالمه، وقد اختلفت وجهات النظر في تعريف التنمية نظراً لاتجاه كل فريق إلى ربط التنمية بقطاع معين من قطاعات المجتمع، فالبعض يربط التنمية بالاداء الاقتصادي في الدولة، وبالتالي تحقيق معدل مرتفع للنمو في الدخل القومي، ولمتوسط دخل الفرد، ولمعدل الاستثمار، ولتوازن موازين المدفوعات بمكوناتها الميزان التجاري والميزان الرأسمالي إلى غير ذلك.

بينما يربط البعض بين التنمية وبين القطاع الاجتماعي في الدولة بما يعنيه ذلك من إزالة الفوارق بين الطبقات، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ورفع الظلم عن الفئات الفقيرة؛ وهذا يقوي الإيمان بقضية التنمية ويحقق الولاء للوطن (العسال، وعبد الكريم، ٢٠١٠).

وفي منظور الاقتصاد الإسلامي فإن التنمية تعني تحقيق العمارة والتمكين، ورخاء الإنسان ورفاهيته، سواء كان ذلك من النواحي المادية أو المعنوية، ولا يغفل الاقتصاد الإسلامي الاهتمام بالإنسان كمحور أساسي في التنمية والعملية الإنتاجية.

ومما يؤكد اهتمام الإسلام بالتنمية بمعنى العمارة والتمكين قول الله تعالى "هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا" هود: ٦١.

وقد أقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم وتألف على الإسلام أقواما وأقطع الخلفاء من بعده من رأوا أن في إقطاعهم صلاحا، فقد أقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم لأناس من مزينة أو جهينة أرضا فلم يعمروها فخاصمهم الجهنيون أو المزنيون إلى عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، فبين أنه لو كانت مني أو من أبي بكر لرددتها ولكنها قطيعة من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال عمر بن الخطاب "من كانت له أرض ثم تركها ثلاث سنين فلم يعمرها فعمرها قوم آخرون فهم أحق بها" (أبو يوسف، ٢٠١٠، ص ٢٥).

كما أن التنمية في الاقتصاد الإسلامي تعد من الواجبات التي يجب القيام بها وأداؤها؛ لقول الله تعالى: "هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ" الملك: ١٥. فعن رفاعَةَ بِنِ رَافِعِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ: أَيُّ الْكَسْبِ أَطْيَبُ؟ قَالَ: عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ، وَكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٍ" (الطبراني، ١٩٩٤، ص. ٢١٥). وهذا ما أكد عليه فقهاء وعلماء الإسلام حيث يقول الإمام الماوردي (١٩٨٩) "إن عمارة البلدان من مسئوليات الحاكم الواجب القيام بها" (ص. ٢٤١).

والتنمية في الإسلام عملية جماعية تدرج تحت التعاون على البر والتقوى حيث يقول الله تبارك وتعالى: "وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ" المائدة: ٢. ثم إن الإسلام بحثه على الإيمان وحب الآخرين، وإفشاء السلام وغير ذلك من المبادئ السامية؛ جعل عملية التنمية ضرورة حتمية؛ لأن أساس الإيمان مراعاة الخالق وطاعته بصالح أحوال الفقراء والمساكين، وتقديم المجتمعات ومراعاة المخلوقين؛ حيث أمرنا بحب الآخرين، وإفشاء السلام بينهم، ولا يكون هناك سلام ومودة ما دام هناك من يستأثر بخير الأرض وثرواتها دون أن يشاركه غيره في ذلك، أو يكون له نصيب فيه؛ وبذا لا تنفصل التنمية عن تعاليم الإسلام السامية بل هي نتيجة حتمية لها.

#### المبحث الخامس: معاملة السلع العابرة للحدود والدخل القومي في الاقتصاد الإسلامي

إن المنتبغ لتاريخ الرسوم التي تُقرر على السلع والخدمات التي تعبر الحدود بين الدول والتي تمثل مورداً هاماً من الموارد المالية للدول، يلاحظ تزايد أهميتها النسبية كلما زادت القوة الإنتاجية في الدولة بزيادة التصدير حيث يمكن فرض رسوم عليها باعتبارها واردات لدول أخرى.

وهذا متعارف عليه قديماً فلو رجعنا إلى عصر البطالمة في مصر؛ لوجدنا أن الرسوم الجمركية على البضائع التي كانت تنتقل بين مصر العليا وبين مصر السفلى تمثل مورداً هاماً من الموارد المالية؛ حتى تم التوسع فيها، وفرضت على السلع المنتقلة داخل الإقليم المصري ذاته (صقر، ١٩٩٨).

بل إن الرسوم على عبور السلع للحدود كان نظاماً متبعاً في مصر في العهد البطلمي حيث كانت الرسوم ع تقدر بـ ٥% على الواردات، وكانت عند اليونانيين والرومانيين حيث كان اليونانيون يقررون ضريبة بنسبة ٢% تسمى ضريبة البضائع على السلع الأجنبية (عبد الوهاب، ١٩٩٥).

كما أن التطبيق المشهور لهذه الرسوم هو الذي كان سائدًا في علاقة مصر بالنوبة حيث كان النوبيون يصدرون إلى مصر السلع وتحصل مصر رسومًا على هذه الصادرات إليها (الروبي، ٢٠١٠).

من الضروري في تعرضنا للرسوم كمورد لموازنات الدول الرجوع إلى ما قبل الإسلام لتتبع الحالة التي كانت عليها هذه الرسوم قبل الإسلام؛ فنجد أن هذه الرسوم كان لها معنى مختلف، وتطبيق مختلف قبل الإسلام، حيث كانت تسمى "المكوس" وهي دراهم كانت تؤخذ من بائع السلعة في السوق.

وعن الرسوم في الإسلام فنجد أن سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه يعد أول من قرر هذه الرسوم بمعنى العشور حيث بعث عثمان بن حنيف إلى الكوفة، فقرر على أصحاب السلع التي يمرن بها إلى الدول الإسلامية في كل عشرين درهم درهما.

وقد كان هو العاشر على أسواق المدن في عهد سيدنا عمر بن الخطاب، وقد تقررت العشور في خلافة عمر بن عبد العزيز في مصر حيث كان التاجر يدفع دينارًا عن كل أربعين دينارًا (الموردي، ١٩٨٩).

ويلاحظ أنه في عام ٣٧٥هـ بدأت أمثال هذه الضرائب تفرض على التجار، حتى كانت تؤخذ على ما يحمله الحاج معه من بضائع، وفرضت عام ٩٥٨هـ في عهد ناصر الدولة على بيع الماشية.

وفي عهد الدولة العباسية كانت المكوس تعرف باسم الميري وذلك في جمرک الدواوين في الإسكندرية، (الشافعي، ٢٠٠٩). ومما لا شك فيه أن هناك فرق كبير بين المكوس التي كانت سائدة في الجاهلية وبين العشور التي أقرها سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه؛ حيث تعد للمسلم صدقة ثماره، بخلاف المكوس فهي التي كانت تؤخذ بدون وجه حق، والتي تدخل تحت المنهي عنه من التصرفات.

إن المكوس كانت تسمى في مؤلفات المقريري بالمال الهلالي لجبايتها مع هلال كل شهر عربي، ويعد أول من أحدث المال الهلالي هذا هو أحمد بن المدبر عام ٢٥٠ هجرية، وعاد مرة أخرى يطلق عليه المكوس في عهد الفاطميين، وأن المكوس التي كان ينفرد الديوان السلطاني بجبايتها لحسابه كانت تجبى من تجار المسلمين العابرين للموانئ، وكانت تسمى في عهد السلطان عز الدين أيبك بالحقوق والمعاملات.

وكانت المكوس التي تجبى على موانئ مصر بنسبة عشر ما مع التاجر من تجارة (المقريري، ١٩٩٨).

كما وجدت صورة من صور استخدام الضريبة الجمركية لإحداث آثار اقتصادية على الاقتصاد القومي كنقل الذهب من خارج البلاد إليها لاستخدامه في سك العملات ، وزيادة الثروة القومية ، وهو ما يمكن أن يطلق عليه الآن تحركات الذهب كمكون من مكونات الميزان التجاري ، وقد حدث هذا في العهد الجركسي حيث حاول بعض سلاطينهم إعادة الثقة في الاقتصاد المصري ، وفي الدنانير المصرية بتوفير الذهب الذي يكفي لسكها، فعقدوا اتفاقيات تجارية مع البندقية التي كانت تعتبر آنذاك مملكة الذهب في العالم ؛ حيث خفضت الضريبة الجمركية على تحركات الذهب من البندقية إلى مصر ؛ لكي يتم تشجيع نقل الذهب إلى مصر.

كما تم تخفيض الضريبة الجمركية على السبائك الذهبية إذا قام أصحابها بإعطائها لدار السك لتضرب بها الدنانير (الفلقشندي، ١٩٢٢).

كما تم التخفيض من ١٠% كضريبة عادية سارية إلى ٢% فقط (سالم، ١٩٧٧). تشجيعاً لها، ولأهميتها في دعم الدخل القومي للدول آنذاك.

ثم إن المكوس التي كانت تجبي من الناس على اختلاف فئاتهم واختلاف ما يمتنون من مهن كانت تؤثر على استقرار الأسواق؛ حيث ترتفع أسعار السلع في الأسواق آنذاك، فكان يجبي من القاهرة وحدها اثنان وسبعون مكسًا حتى عمت البلوى بهذه المكوس، ويؤكد عدم استقرار الأسواق من خلال هذه المكوس.

قال الفلقشندي (١٩٢٢) "أصبح هم التجار يزيدون في الأسعار بقدر ما يؤخذ منهم للسلطان" (ص. ٤٦٦). وما ساهم في دعم الدخل القومي، تدوين التجارة، كنوانة لما يسمى بالميزان التجاري حالياً، حيث يرجع هذا التدوين إلى العهد الروماني، وكانت لهم دفاتر ورقية لها قوة الأوراق الرسمية، كما عرف ذلك في الدولة الإسلامية لا سيما في مصر حيث كانت التجارة تتم عن طريق هذه الدفاتر خلال فترة ٨٣٦ هجرية وما بعدها.

كما تم التدوين التجاري بين الدول من خلال ما كان يبرم من معاهدات حيث عقدت معاهدة تجارية بين السلطان الأشرف بارسباني وألفونس الخامس ملك أرجون، وكانت هذه الاتفاقيات مدونة، وضح فيها ما لكل طرف وما عليه كالتزامات عن مرور السلع إلى الأسواق سواء كانت تصديرية أو استيرادية، وكان بمصر مراكز تجارية كالقاهرة والفسطاط، كما أصبحت مدينة مصر مقرًا لعواصم مصر الإسلامية، ومركزًا من مراكز النشاط الصناعي والتجاري في مصر وذلك لوقوعها على النيل مباشرة.



إذا فالمعاملة المالية لمرور السلع عبر الحدود كرسوم العشور تعد بلاشك آلية هامة بجوار الزكاة والخراج لتحسين الدخل القومي للدولة الإسلامية، ودعم الاقتصاد الوطني لها، ومازلت هذه الضريبة في مسماها المعاصر بالضريبة الجمركية أحد أهم أدوات دعم موازنة الدول؛ حيث إنها تعد ضريبة للشعب وليست على الشعب؛ مما يصفها بكونها متدفقة، وغزيرة الحصيلة، ولا تؤثر على المقدرة التكاليفية الفردية أو القومية، وتدعم الدخل القومي للدول.

## المبحث السادس: تجانس السياسات الاقتصادية والدخل القومي في الاقتصاد الإسلامي

إن السياسات الاقتصادية في ظل الاقتصاد الإسلامي سياسات متجانسة؛ لكونها تراعي جميع جوانب الحياة في المجتمع مثل الناحية الاجتماعية وغيرها، فنرى الإسلام يمنع استئثار فئة بالمال دون الأخرى؛ بل وجعل للفقراء حقاً في المال المملوك للأغنياء، مما يؤثر بالإيجاب على استقرار الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فيحب الفقير الغني ويعمل لديه بإخلاص؛ لأن هناك دخولاً توزع عليه من الأغنياء بنص الشرع الحنيف من الزكاة، كما تجعل الغني يراعي الفقير، ويعطف عليه، ويقر بأن له حقاً في ماله، قال الله تعالى "إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ" التوبة: ٦٠.

كما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم بحماية أرض النقيع لخیل المسلمين ولا سيما الفقراء منهم (الشوكانی، ١٩٩٣).

أما من الناحية الاقتصادية، فنجد أن السياسة الاقتصادية تحقق أهدافها في هذا المال، حيث قرر أمير المؤمنين عمر رضی الله عنه أسعاراً متفاوتة على السلع التجارية التي تعبر حدود الدولة الإسلامية، مع خفض هذه الأسعار كلما كانت هذه السلعة ضرورية لحياة المسلمين، حتى يكثر جلب السلع إلى ديار الدولة الإسلامية كما سبق ذكره، وهذا يدلنا على تجانس السياسات الاقتصادية في الإسلام، وسيرها في خطوط متوازية، لا يتخلف فيه قطاع ويدعم فيه آخر، فهناك دعم لجميع القطاعات سواء كانت زراعية أم صناعية أم تجارية في وقت واحد.

كما أن الاقتصاد الإسلامي لا يغفل ناحية من النواحي في المجتمع على حساب مراعاته الكاملة لناحية أخرى، فتجده لا يهتم بالسلوك الاستهلاكي على حساب السلوك الاستثماري أو العكس، ويؤكد ذلك تنظيم الإسلام للسلوك الاستهلاكي الفردي بجعل أساس هذا التنظيم هو التوسط والاعتدال قال الله تعالى: "وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا" الفرقان: ٦٧.

كما تراه يحدد الاستثمار، ويضع من السياسات ما يقويه ويحث عليه، فيفرض الزكاة على المال ولو كان غير مستثمر، وبالتالي لا توجد في المجتمع الإسلامي مشكلات اقتصادية كمشكلة نقص الاستثمار أو تراجعها وتكدس الودائع والمدخرات.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "ألا من ولي يتيمًا له مال فليتجر فيه ولا يتركه حتى تأكله الصدقة" (الترمذي، ١٩٨٨، ص. ٣٢). واتفق المال في ظل الإسلام وحركته في المجتمع ودورانه من السياسات المحفزة لإيجاد الطلب الداعم لقيام إنتاج ودخل قومي قوي ومؤثر؛ حيث تجد أن الدول الغنية الآن تتبرع بأموالها للدول الفقيرة لا لشيء إلا لأنها تريد أن توجد قوة شرائية كبيرة لمنتجاتها.

ولذا يقول الله تبارك وتعالى "وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِّنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ" سبأ: ٣٩. وفي نفس الوقت يبدوا التجانس في السياسات الاقتصادية في الإسلام في إقراره للادخار كتأمين نفسي واجتماعي ضد الحوادث والنوازل، وقد أقر القرآن الكريم ذلك في سلوك سيدنا يوسف عليه السلام عندما حلت بالبلاد بعض الظروف التي ترتب عليها نقص الإنتاج الزراعي حيث أمرهم بالتخزين والتشوين لهذا المنتج، قال الله تعالى على لسان يوسف عليه السلام "فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ" يوسف: ٤٧.

وحيثما توزع الزكاة على الفقراء توجد لديهم دخولا جديدة يزيد معها طلبهم في المجتمع، لا سيما على السلع الاستهلاكية، وبأخذها نسبة من مال الأغنياء تجعلهم حريصين على استثمار أموالهم؛ لكي تُدر عائداً يمكن أن يدفعوا الزكاة منه.

فالزيادة في الميل الاستهلاكي لدى الفقراء إذا زيادة نسبية تحرك الطلب، وتدعم الإنتاج دون إسراف أو تبذير بالحث على إنفاق المال دائماً في الوجه المأمور به، قال الله تعالى " يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ " البقرة: ١٦٨.

فالسياسات الاقتصادية الإسلامية إذا تعدل من هياكل الطلب في المجتمع على أساس من العدالة والحرية والتوسط، دون أحقاد أو شعور بالظلم الاجتماعي في ظل قول الله تعالى " وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ " المائدة: ٢.

ومما يؤكد ذلك إن الإسلام يدعو إلى العمل والجد فيه، وقد أمدنا الله عز وجل بأسباب النجاح في العمل وبما يعود على الأمة بالخير العميم، وذلك لأنه لا تقدم إلا بالأخذ بالأسباب التي أمدنا الله بها في هذه الحياة قال الله تعالى "وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعٌ لِلنَّاسِ " الحديد: ٢٥.

وهذا يؤكد الدعوة إلى النهضة الصناعية سواء كانت مدنية أو عسكرية، فإن الإشارة إلى الحديد وأن فيه بأس شديد لدليل على ضرورة الالتفات إليه، لنستخدمه ونتفوق على غيرنا من خلال استخداماته المتعددة، وهذا يجري في كل الموارد الأخرى.

كما أن الاقتصاد الإسلامي يرى أنه لكي تخرج الدول النامية من كبوتها وضعفها وعزلتها، يجب عليها أن تتعاون فيما بينها، وتتحد حتى تستطيع أن تقيم تجمع اقتصادي قوي يدعمها، يقول الله تعالى "وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ" المائدة: ٢.

كما أن الإسلام يرى أن تقليد الآخرين دون محاولة الجد والعمل؛ لكي نصل إلى ما وصلوا إليه يعد من أهم المشاكل التي تقف أمام نهضة الدول النامية وتقدمها، وتحسن الدخل القومي بها، وأنه ليس هناك انفصال بين العمل في الدنيا والدين، لحديث رسول الله صلي الله عليه وسلم "إن من أحب الأعمال إلى الله تعالى إدخال السرور على قلب المؤمن، وأن يفرج عنه غمًا أو يقضي عنه دينًا أو يطعمه من جوع" (البيهقي، ٢٠٠٣، ص. ١٢٣). بهذا يستقيم الحال، وتقوى الأمم لا سيما وأن التقدم كلما كان قائمًا على أساس من الدين والخلق كان أبقى وأنفع.

كما أن الاقتصاد الإسلامي يرى ضرورة شعور أفراد الأمة بالعدل والمساواة في توزيع الدخل، والتمتع بالخدمات ببذل الجهد والعمل دون تواني أو كسل؛ لأن استئثار فئة أو جيل بالخير دون غيره يجعل الطبقة هي البديل والحقد وعدم الانتماء هو السائد في الضمائر والنفوس.

ولذا رفض سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه تقسيم الأرض المغنومة على المسلمين من جيله وقال: "ماذا يبقى لمن جاء بعدكم" (أبو يوسف، ٢٠١٠، ص. ٤٠).

فالتوازن الداخلي في المجتمعات النامية هو السبيل لإمكانية إقامة التوازن الخارجي مع الدول الأخرى، لأن الدول إنما تكون بأفرادها وشعوبها، وأن الإسلام يعتبر الإنسان هو أساس العملية الاقتصادية والنهضة والتنمية بجميع أنواعها فإذا أعد وهيئ كان صالحًا لتحقيق ذلك.

## المبحث السابع: عنصر التنظيم ودوره في الدخل القومي في منظور الاقتصاد الإسلامي

يهتم الإسلام بالفرد منذ البداية، ويعتبره محور الإصلاح، وأساس نهضة الأمم، ولا يعتبر الإسلام أن الرجل ببسط الجسم وقوة البدن فحسب، بل بالإيمان وبالعطاء وبالإنجاز، ومن هنا حصّن الإسلام الفرد بالدعوة المتكررة إلى الأخذ بأسباب النجاح والتفوق؛ حيث يؤكد القرآن الكريم على ذلك بمخاطبة أولى الالباب، والعقل، والتفكير.

كما ذم القرآن الكريم الكافرين بأنهم قوم لا يفقهون ولا يعقلون؛ وهذا يؤكد الاهتمام بعنصر التنظيم في ظل الاقتصاد الإسلامي؛ حيث يهيب لنا شخصاً قادراً على الإدارة، ويحسن استخدام الموارد الإنتاجية وإدارتها بما يعود بأفضل النتائج على المجتمع والإنتاج، بل يحثنا القرآن الكريم أيضاً على ضرورة النظر والاعتبار والأخذ بأسباب التقدم والرفق، وقد دُعي نوح عليه السلام إلى صناعة السفينة وإدارتها كما كان سيدنا داوود عليه السلام يعمل بالحديد في الدروع وغيرها، وأيضاً ذو القرنين ومدى إدارته لإقامة السد الذي منع به ظلم يأجوج ومأجوج عن غيرهم، وكيف استخدم فيه أحدث الطرق التي تؤدي إلى صلابة السد واستمراريته أطول فترة ممكنة.

كما حث الإسلام على العلم والتعلم ومحو الجهل والامية، حيث قال الرسول صلى الله عليه وسلم " طلب العلم فريضة على كل مسلم" (ابن ماجه، ٢٠٠٩، ص. ٢٢٤). كما ورد في القرآن الكريم سورة بالقلم، كما كان أول ما نزل من القرآن الكريم دعوة صريحة إلى القراءة في قوله تعالى "اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ" القلم: ١:٥.

من هنا فإنه عنصر التنظيم في الإسلام من العناصر الهامة التي اعتنى بها الإسلام لأهميتها القصوى في إدارة الإنتاج وإجاداته وتحسين الدخل القومي للدول، ولذا إذا أرادت الدول النامية اللحاق بهذه النهضة الاقتصادية فعليها ألا تغفل هذا العنصر بل وتهتم به.

وقد حرص الإسلام على تشجيع ذوي الخبرات والاستفادة بتجارهم وما قد يجلبونه من سلع للمجتمع، فخفض سعر العشور على السلع التي يحتاجها المجتمع الإسلامي مما يدل على حرص الإسلام على الاستفادة مما وصل إليه الآخرون، وما كانت فكرة الديوان فكرة عربية، ولكنها اقتبست من تطبيقات الدول الأخرى غير الإسلامية، لما وجد المسلمون أنها فكرة تضيف إلى المجتمع الإسلامي، وتساعد على تنظيم شؤونه المالية والإدارية والتنظيمية أخذ بها عمر بن الخطاب رضى الله عنه.

## المبحث الثامن: معالجة الإسلام لمشكلة نقص رأس المال والسيولة ودورها في الدخل القومي

إن مشكلة نقص رأس المال من المشاكل الخطيرة التي تواجه الدول لاسيما النامية منها، وللاقتصاد الإسلامي نظرة خاصة من خلالها يمكن دعم القدرة المالية للدول النامية من خلال تطبيق نظام اقتصادي متكامل يحتوي على الكثير من القواعد والأصول التي لو روعيت لأصبحت للدولة قوة اقتصادية كبيرة ومنها:

### أولاً: المنهج الاقتصادي الإسلامي لتنظيم الإنفاق الاستهلاكي:

إن تكوين قدرة مالية لا يبد وأن تكون لتحقيق سياسة اقتصادية رشيدة تتمثل في ضبط وترشيد الإنفاق الاستهلاكي؛ وذلك لأنه لن تكون هناك مقدرة على توفير رأس المال لعمليات التنمية في ظل سلوك غير رشيد في الاستهلاك سواء كان على مستوى الدول أو الأفراد.

ولذلك تجد للإسلام منهجاً حكيماً في هذا الشأن حيث فرض الزكاة على المال غير المستثمر دليل على حث الأفراد إلى ضرورة توجيه المال إلى الاستثمار والتنمية، وبالتالي يكون للمال المدخر نماء تجب فيه الزكاة، كما يحرم الإسلام السلوك غير المنظم في الإنفاق من التبذير والإسراف حيث يقول الله تبارك وتعالى "وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ" الأعراف: ٣١. وهذا ما نراه في أقوال الفقهاء المسلمين حيث يقول ابن قدامة "يجب للمرأة من النفقة قدر كفايتها بالمعروف" (ابن قدامة، ١٩٩٧، ص. ١٩٦). لقول النبي صلى الله عليه وسلم لهند: "خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف" (ابن ماجه، ٢٠٠٩، ص. ١٨٧١) ولأن الله تعالى يقول "وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف" البقرة: ٢٣٣.

### ثانياً: إمكانية زيادة الاقتطاع المالي لصالح الدولة:

إن دعم مقدرة الدولة المالية، وزيادة كميات النقد ومضاعفة رأس المال العام أمر يجب دعمه؛ وذلك لأن في دعم الدولة دعم للتنمية التي تعود على الأفراد والجماعات بالخير والنفعة العميم.

ففي خلافة أبي بكر الصديق رضى الله عنه زاد مقدار الجزية زيادة عينية حيث صالح خالد بن الوليد أهل بصري على أن يؤدوا عن كل حالم ديناراً وجريب حنطة وغيرها من الأرزاق كالزيت والعسل إلى غير ذلك، بعد أن كان كل ذكر يدفع ديناراً وجريب حنطة في السنة (البلاذري، ٢٠٢٠).

وقد فعل ذلك سيدنا عمر بن الخطاب أيضاً حينما قال له أحد عماله والله لئن وضعت على كل جريب من الأرض درهماً وعلى كل رأس درهمين لا يشق عليهم ولا يجهدهم فكانت ثمانية وأربعين فجعلها خمسين (أبو عبيد، ٢٠٠٧).

### المبحث التاسع: التكوين الرأسمالي والدخل القومي في الاقتصاد الإسلامي

نظراً لأن تكوين رأس المال العام يكون لمواجهة النوازل والطوارئ، وما يتعرض له المجتمع من ظروف وتغيرات اقتصادية تؤثر على سلامته واستقراره يجيز الإسلام للإمام أن يوظف على الأغنياء ما يسد به الحاجات، والتي منها تكوين رأس مال عام تقوى به الدولة، ولم تقي به الموارد العادية.

عرف عبد رب الرسول (١٩٩٥) التوظيف بأنه "أخذ جزء غير محدود بنسبة من أموال الأغنياء لصالح الخزانة العامة لطوارئ داهمة تعجز الخزانة العامة عن مواجهتها" (ص.٩).

وقد قال الشاطبي (١٩٩٢) "إذا قرر إماماً مطاعاً مفتقراً إلى تكثير الجنود وحماية الملك.. وخلا بيت المال فلإمام إذا كان عدلاً أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافياً لهم في الحال" (ص.٦١٩).

فالإسلام يجيز إذاً عند الضرورة -والتي يتعرض معها اقتصاد الدولة للخطر- أن يفرض على الأغنياء ما يمكنه من اقتطاع جزء من دخولهم للصالح العام، كما أنه يضمن تكوين رأسمالي يدعم اقتصاد الدول إذا تم تطبيق ما يلي:

**أولاً:** توعية مختلف فئات المجتمع إلى أهمية تنظيم من الإنفاق، والحرص على تكوين الادخار، والحد من الاستهلاك خاصة الكمالي والترفي منه، الذي يسهم في إضعاف الميل إلى الادخار.

**ثانياً:** تنمية السلوك الادخاري بين أفراد المجتمع، وتنمية الوعي به؛ مما يقوي الميل إلى الادخار.

**ثالثاً:** التوعية بالتوجه نحو الاستثمار العيني الحقيقي، الذي تزيد به السلع الإنتاجية؛ مما يزيد من قدرة المجتمع وتنمية التكوين الرأسمالي به.

## الخاتمة:

بحمد الله تعالى وتوفيقه تم الانتهاء من بيان نظرة الاقتصاد الإسلامي للدخل القومي، وما تتميز به من معالجة متنوعة لدعمه من خلال آليات محددة.

وقد خلصت الدراسة للنتائج والتوصيات التالية:

## أولاً: النتائج:

- ١- لدعم الدخل القومي مردود إيجابي على تحسن أداء الوضع الاقتصادي العام في الدول.
- ٢- توجد في الإسلام تطبيقات للدخل القومي، وآليات تدعمه.
- ٣- تتنوع آليات دعم الدخل القومي من منظور الاقتصاد الإسلامي فمنها ما يتعلق بدعم التنمية، والسياسة المالية، وتجانس السياسات الاقتصادية.
- ٤- حرص الإسلام على التكوين الرأسمالي؛ لما في ذلك من دعم لمقدرة الدولة متمثلة في الدخل القومي.
- ٥- للتأصيل الإسلامي للقطاعات الاقتصادية المعاصرة مردود إيجابي على الأداء العام للاقتصاد الوطني.
- ٦- اتساع وشمولية وصلاحيات الشريعة الإسلامية لما يستجد من قضايا وقطاعات معاصرة.
- ٧- توجد في الإسلام تطبيقات نموذجية وآليات حقيقية لدعم الدخل القومي بالدول.



## ثانياً: التوصيات:

توصي الدراسة بما يلي:

- ١- الاهتمام بتأصيل القطاعات الاقتصادية الحديثة، وقضايا الاقتصاد المعاصرة؛ لما لذلك من أهمية قصوى توفر الاطمئنان المجتمعي في التعامل معها، والاستفادة من امكانياتها والتعامل معها.
- ٢- ضرورة الاهتمام بالمنظم وتنميته، وإعداده وتأهيله كأحد عناصر الإنتاج؛ لما له من الأثر الواضح في دعم الدخل القومي.
- ٣- ضرورة التركيز على التوعية بالمعالجات النموذجية للقضايا الاقتصادية من خلال الاقتصاد الإسلامي بعقد الندوات، وإقامة اللقاءات، والمؤتمرات.
- ٤- إقامة مراكز إسلامية تهتم بتطبيقات الاقتصاد الإسلامي في مجال الدخل القومي ومعالجته، والاستفادة منها.
- ٥- العمل على دعم التكوين الرأسمالي بما يحقق دعماً متتامياً للدخل القومي، مع الاستفادة من منهج الاقتصاد الإسلامي في هذا المجال.
- ٦- دعم مراكز التوعية بالتوجه نحو التكوين الرأسمالي، والاستثمار في الاقتصاد الحقيقي (العيني)، مع تنظيم السلوك الاستهلاكي لاسيما الكمالي والترفي منه.
- ٧- ضرورة التأكيد على تجانس وتنسيق السياسات الاقتصادية لما لذلك من مردود إيجابي على الدخل القومي.

## المراجع

- إبراهيم، ي. (٢٠١٠). الخراج. ط٢، ص ص٢٥، ٤٠. القاهرة، مصر: مكتبة الأزهرية للتراث.
- أبو الفداء، ك. (١٩٦٨). البداية والنهاية. ج ٧، ط٢، ص٩٠. بيروت، لبنان: الناشر: مكتبة المعارف.
- أبو بكر، ع. (٢٠٠٨). مصنف ابن أبي شيبة. ج ١، ط٣، ص٤٣١. القاهرة، مصر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.
- البلاذري، أ. (٢٠٢٠). فتوح البلدان. ط٣، ص٤٥٦. بيروت، لبنان: دار ومكتبة الهلال.
- البيهقي، أ. (٢٠٠٣). السنن الكبرى للبيهقي. ط٣، ص١٢٣. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
- الترمذي، م. (١٩٨٨). سنن الترمذي. ط٢، ص٣٢. بيروت، لبنان: دار الغرب الإسلامي.
- حبيب، ع. (١٩٨٩). الأحكام السلطانية. ط٢، ص٢١٤. الكويت. دار ابن قتيبة.
- الرازي، م. (١٩٩٩). مختار الصحاح. ط٥، ص١٠٣. بيروت، لبنان: الدار النموذجية.
- الروبي، ر. (٢٠١٠). المالية العامة. ط٢، ص١٥. القاهرة، مصر: دار أمون للطباعة.
- سالم، ح. (١٩٧٧). اقتصاد مصر الداخلي وأنظمتها في عصر المماليك. ط٢، ص٤٥. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.
- الشاطبي، إ. (١٩٩٢). الاعتصام. ج ٢، ط٢، ص٦١٩. المملكة العربية السعودية: دار ابن عفان.
- الشافعي، ر. (٢٠٠٩). رسوم الخدمات من منظور الفقه الإسلامي والتشريع المالي. ط٢، ص٧٦. القاهرة، مصر: دار النهضة.
- الشوكاني، م. (١٩٩٣). نيل الأوطار. ط٢، ص٨٢. القاهرة، مصر: دار الحديث.
- صقر، م. (١٩٩٨). فلسفة وتطور النظم القانونية في مصر من العصر الفرعوني إلى الإسلام. ط٢، ص٣٢. القاهرة، مصر: دار الفكر العربي.
- الطبراني، س. (١٩٩٤). المعجم الكبير. ط٢، ص ص١١٣، ٢١٥، ٢٤٠. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.

عابدين، م. (٢٠٠٣). رد المختار على الدر المختار. ط٤، ص٥. الرياض، المملكة العربية السعودية: دار عالم الكتب.

عبد الكريم، أ. العسال، ف. (٢٠١٠). النظام الاقتصادي في الاسلام مبادئه وأهدافه. ط٢، ص٤٥. القاهرة، مصر: مكتبة وهبه.

عبد الوهاب، ل. (١٩٩٥). مقدمة في التاريخ الحضاري اليوناني. ط٢، ص٣٤. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.

على، ع. (١٩٩٥). المبادئ الاقتصادية في الاسلام. ط٤، ص٩. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية. العيني، م. (٢٠٠٠). البناءية شرح الهداية. ج٧، ط٣، ص٢٣٤. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

الغزالي، م. (٢٠٠٨). المستصفى من علم الأصول. ص٤٨، ٣٠٣. المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية: شركة المدينة المنورة للطباعة.

الفيومي، أ. (٢٠١٦). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. ج١، ط٣، ص٨٥، بيروت، لبنان: المكتبة العلمية.

القاسم، ع. (٢٠٠٧). الأموال. ط٣، ص٤٣. المنصورة، مصر: دار الهدى النبوي.

القرطبي، م. (١٩٦٤). الجامع لأحكام القرآن. ج٧، ط٢، ص٤٧٥. القاهرة: دار الكتب المصرية.

القرويني، م. (٢٠٠٩). سنن ابن ماجه. ط٣، ص٢٢٤، ١٨٧١. القاهرة، مصر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

القشيري، م. (٢٠٠٦). صحيح مسلم. ط٣، ص١١. الرياض، المملكة العربية السعودية: دار طيبة للنشر والتوزيع.

القلقشندي، أ. (١٩٢٢). صبح الأعرشى في كتابة الإنشاء. ط٣، ص١١، ٤٦٦. القاهرة، مصر: دار الكتب المصرية.

كمال الدين، م. (٢٠١١). شرح فتح القدير. ط٢، ص١٣، ١٣٧. القاهرة، مصر: المطابع الأميرية.

المقدسي، ع. (١٩٩٧). *المغني*. ج ٨، ط ٢، ص ١٩٦. الرياض، المملكة العربية السعودية: دار عالم الكتب.  
المقريزي، أ. (١٩٩٨). *المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والأثار*. ط ٣، ص ٧٨، ٢٠٠. بيروت، لبنان:  
دار الكتب العلمية.